



البنك المركزي العراقي

تقرير بطاقة الأداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة
للقطاع المصرفي العراقي (ESG)



البنك المركزي العراقي

2024

البنك المركزي العراقي

تقرير بطاقة الأداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المصرفي

العراقي (ESG)

المحتويات

٢	1 المقدمة
٣	2 الملخص التنفيذي
٦	3 نظرة عامة
٩	4 نتائج أسئلة بطاقة الأداء (2021-2022)
14	5 ملخص نتائج جودة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المصرفي العراقي
16	6 التوصيات
	7 الملاحق

الملحق (أ) - مبادئ الاستدامة الصادرة عن البنك المركزي العراقي

الملحق (ب) - شروط استقلالية عضو مجلس الإدارة

الملحق (ج) - أسئلة بطاقة الأداء

١. المقدمة

استمراراً لجهود هذا البنك في حثّ القطاع المصرفي على تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، واستمراراً للدور الرقابي لهذا البنك في متابعة امتثال القطاع المصرفي لهذه المتطلبات وقياس مدى التقدم في التطبيق، تمّت صياغة هذا التقرير الذي يهدف إلى تقديم دراسة موضوعية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للقطاع المصرفي العراقي خلال المدة (٢٠٢١- ٢٠٢٢) ، وإيجاد خط أساس يمكن للمصارف من خلاله بناء الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والنهوض بها لأجل الوصول إلى نظام مصرفي وتمويل مستدام في العراق.

تتضمن المعايير والإرشادات المستخدمة بصفة مقاييس في بطاقة (ESG) مبادئ الحوكمة المؤسسية لمنظمة التعاون والتنمية (G20/OECD) والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية المختلفة والمبادئ التوجيهية في تقديم التقارير بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول UN PRI، وتشريعات الاتحاد الأوروبي، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل (IIRC) ، ومجلس معايير المحاسبة المستدامة (SASB) ، والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) ، وإرشادات محددة بشأن المناخ من فرقة عمل مجلس الاستقرار المالي (FSB) المعنية بالإفصاحات المتعلقة بالمناخ (TCFD) وغيرها.

تدعم المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) هذا المجال سريع النمو، إذ أصدروا إرشادات خاصة بإعداد التقارير المتعلقة بالمناخ، وطورت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) معايير للأداء ومواد داعمة للتقدم البيئي والاجتماعي والحوكمة المؤسسية.

قدّم البنك المركزي العراقي مبادئ الاستدامة الخاصة بالمصارف في المرفق (١) من دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي في عام ٢٠١٨ إدراكاً منه للتحوّل المهم في الأسواق المالية وزيادة الاهتمام بقضايا الاستدامة (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية) ومن المتوقع أن تقوم المصارف بتضمين ممارسات (ESG) في استراتيجياتها وعملياتها، وفي السياق نفسه يجري العمل حالياً على مشروع خارطة الطريق للاستدامة المالية والتي سيتم إطلاقها خلال مطلع عام ٢٠٢٤.

إنّ اعتماد أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية يُعدّ مطلباً ضرورياً خلال المدة القادمة، إذ إنّ الاتجاه العام للأسواق العالمية يحثّ نحو هذا التوجه، ولعلّ من أبرزها إصدار لجنة بازل وثيقة تتناول المخاطر المتعلقة بالمناخ والبيئة الأمر الذي سيتطلب من المصارف تطوير سياساتها وإجراءاتها بما يتوافق وهذه التوجهات.

علي محسن إسماعيل

محافظ البنك المركزي العراقي



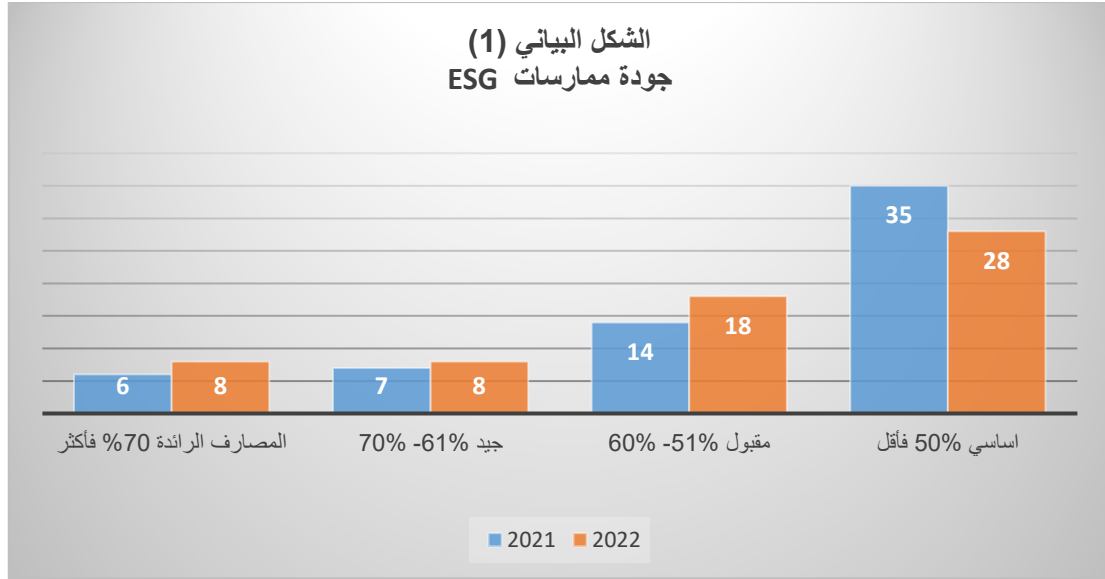
٢. الملخص التنفيذي

في عام ٢٠٢٢ تم إطلاق التقرير الأول لنتائج بطاقة الأداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للقطاع المصرفي العراقي، إذ تم من خلاله تحليل إجابات المصارف عن أسئلة اجزاء بطاقة الأداء، واستمراراً لجهود هذا البنك تم إعداد هذا التقرير الذي يتناول قياس أداء الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي العراقي خلال عامي (٢٠٢١ و ٢٠٢٢).

تشير نتائج بطاقة قياس الأداء (الشكل البياني ١) إلى أن (٦) مصارف من أصل (٦٢) مصرفاً في هذا التقييم يمكن عدّها "مصارف عراقية رائدة"، إذ حققت درجة في (ESG) أعلى من (٧٠٪) في عام ٢٠٢١، في حين أشارت نتائج التقييم في عام ٢٠٢٢ إلى أن (٨) مصارف من أصل (٦٢) بضمن هذه الفئة، وعلى الرغم من كونها مصارف رائدة إلا أنها مثل جميع المصارف الأخرى سيتعين عليهم مراجعة السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتحسينها باستمرار؛ لأنه مجال يتطور بسرعة وفي كل يوم وأسبوع هناك تطورات عالمية جديدة في (ESG).

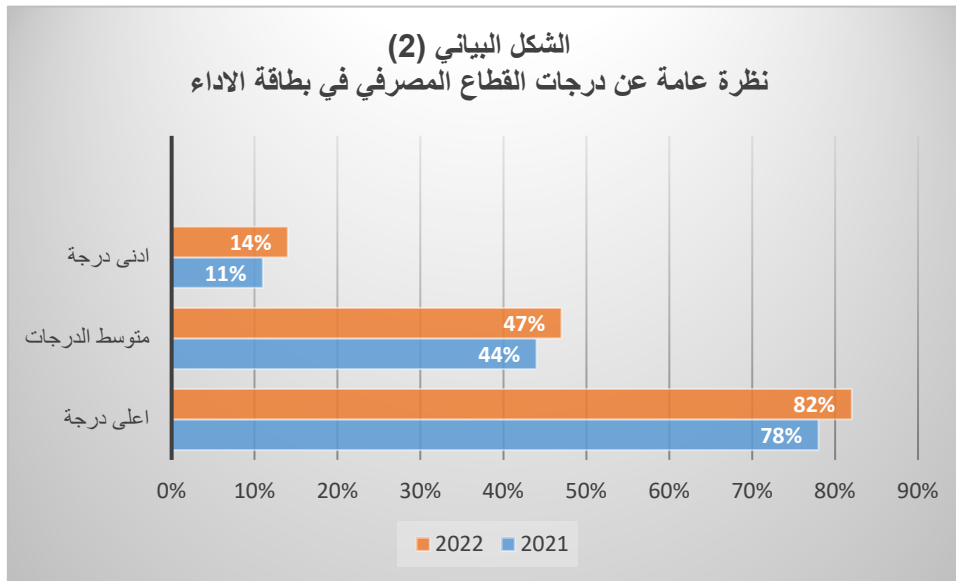
حققت (٧) مصارف من إجمالي (٦٢) مصرفاً درجة تتراوح بين (٦١٪ و ٧٠٪) على وفق بيانات عام ٢٠٢١، وبلغ عددها (٨) مصارف في عام ٢٠٢٢ وهي مصارف ذات سياسات وممارسات بيئية واجتماعية وحوكمة مؤسسية جيدة، وتم تصنيف (١٤) مصرفاً من أصل (٦٢) مصرفاً على أنها تتمتع بمستوى "مقبول" من تطبيق للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على وفق بيانات ٢٠٢١، إذ حصلت على درجة تتراوح بين (٥١٪ إلى ٦٠٪)، في حين تم تصنيف (١٨) مصرفاً بضمن هذه الفئة على وفق بيانات ٢٠٢٢، وحصل (٣٥) مصرفاً من أصل (٦٢) مصرفاً (أي ما يشكّل 56.4٪) من المصارف الخاضعة للاختبار) على درجة (٥٠٪ فأقل) من حيث تبني ممارسات (ESG) على وفق بيانات ٢٠٢١، في حين تحسّن أداء المصارف نوعاً في عام ٢٠٢٢، إذ بلغ عدد المصارف بضمن هذه الفئة (٢٨) مصرف (أي ما يشكّل 45.1٪ من المصارف الخاضعة للاختبار)، وأن (٦) مصارف حكومية من أصل (٧) في فئة مستوى أداء أساسي، ولذا فإنّ هناك حاجة ملحة لتحسين ممارسات (ESG) في القطاع المصرفي العراقي.

الشكل البياني (1) جودة ممارسات ESG



في ظل احتساب النتائج فإن أعلى درجة تم الحصول عليها هي (٧٨٪) على وفق نتائج عام ٢٠٢١، في حين بلغت أعلى درجة (٨٢٪) على وفق بيانات ٢٠٢٢، وأقل درجة تم الحصول عليها هي (١١٪) على وفق بيانات عام ٢٠٢١، أما في عام ٢٠٢٢ فإن أقل درجة تم الحصول عليها هي (١٤٪)، ويبلغ متوسط الدرجة (٤٤٪) على وفق بيانات عام ٢٠٢١ في حين بلغ المتوسط (٤٧٪) على وفق بيانات عام ٢٠٢٢. وهذا يشير إلى أن تطبيق السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في مستوى أساسي جداً ويحتاج إلى مزيد من التحسين، ويوضح الشكل البياني (٢) نظرة عامة عن المستوى العام للقطاع المصرفي خلال عامي (٢٠٢١ و ٢٠٢٢).

الشكل البياني (2) نظرة عامة عن درجات القطاع المصرفي في بطاقة الاداء



٣. نظرة عامة

تُعرّف المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بأنها مجموعة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التي يجب أن تراعيها الشركات عند إدارة عملياتها والمستثمرين عند القيام بالاستثمارات، فيما يتعلق بالمخاطر والآثار والفرص ذات الصلة على سبيل المثال لا الحصر:



القضايا البيئية:

هي التغييرات في البيئة الطبيعية أو المادية، سواء كانت محتملة أم فعلية الخطر (مثل منع التلوث أو السيطرة عليه، والتأثيرات في التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وانبعاثات الكربون، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وحماية الموارد الطبيعية واستخدامها، بما في ذلك الموارد المائية والبحرية).



القضايا الاجتماعية:

هي الآثار التي تنعكس على المجتمع المحلي والأفراد العاملين (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، علاقات العمل، قضايا الصحة والسلامة، حقوق الإنسان، بما في ذلك سلسلة العمليات والنشاطات مع الزبائن والمجتمع وعمليات التنوع والشمول المالي).



الحوكمة المؤسسية:

تشمل هياكل وعمليات الحوكمة المؤسسية التي يتم من خلالها توجيه المؤسسات ومراقبتها (مثل هيكل مجلس الإدارة وتنوعه، والسلوك الأخلاقي، وإدارة المخاطر، والإفصاح، والشفافية) بما في ذلك حوكمة السياسات والإجراءات البيئية والاجتماعية، التي قد تكون بعض الأحيان أكثر تقدماً في كيان ما، ولكنها تحتاج مع ذلك إلى مزيد من الاهتمام لتقديم نهج شامل وسارٍ لتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

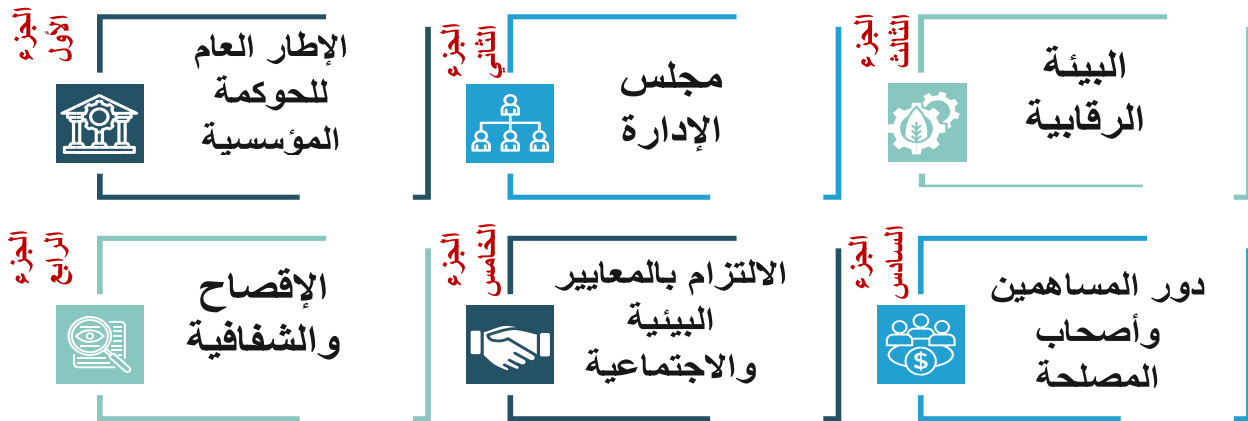


توجد مناهج عدّة لتقييم (ESG) وإنّ بطاقة الأداء هي أداة لتقييم التقدم في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وتوجد معايير عدّة لمساعدة المؤسسات على تقييم هذه المعايير وإدارته

منها على سبيل المثال لا الحصر المعايير الصادرة عن (ISSB ، SSE ، IFC ، GRI ، PRI ، TCFD) وهناك بعض المعايير الخاصة بتغير المناخ.

الأجزاء الرئيسية لبطاقة الأداء وطريقة احتساب الدرجات

ركزت الأسئلة الواردة في بطاقة الأداء على ستة مجالات رئيسة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، اعتمدها دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي في عام ٢٠١٨ (المسمى خلال هذا التقرير بـ "الدليل" أو "دليل الحوكمة المؤسسية") والممارسات الأخرى التي تُعد ممارسات مقبولة عالمياً. وعلى وجه التحديد، فإن المجالات هي:



فيما يخص بطاقة الأداء الصادرة عن البنك المركزي العراقي تقرّر ان تكون الأهمية النسبية على الأسئلة الخاصة بكل جزء.

تمّ تصنيف المصارف بشكل فردي على وفق الإجابات المرسلّة من قبلهم إلى البنك المركزي العراقي، وقد تم تخصيص (٢) درجة كحد أقصى لكل سؤال، وكان لكل جزء عدد مختلف من الأسئلة التي تناولت القضايا ذات الصلة والمتعلقة به وحسب الأهمية النسبية لكل جزء.

وبيّن الجدول ١ عدد الأسئلة والفئات المتفق عليها.

الجدول رقم ١

الجزء	الموضوع	عدد الأسئلة
١	إطار دليل الحوكمة المؤسسية والالتزام	٦
٢	مجلس الإدارة	٣٠/٢٢ *
٣	البيئة الرقابية	١٨
٤	الإفصاح والشفافية	٢١
٥	الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	١١
٦	دور المساهمين وأصحاب المصلحة	١٢ *
		٩٨/٨٧

أجابت المصارف الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية في عملياتها ولديها هيئة شرعية عن ثمانية أسئلة إضافية في الجزء الثاني تتعلق تحديداً بواجبات الشريعة على النحو الوارد في المادة ١٠ من الدليل، ولم يكن مطلوباً من المصارف الحكومية الرد على ثلاثة أسئلة في الجزء السادس (السؤال ١ و ٢ و ٣)، إذ إن هذه الأسئلة لا تنطبق؛ نظراً لأن المصارف الحكومية لها مساهم واحد فقط يتمثل بوزارة المالية، وتم تعديل طريقة احتساب الدرجات لاستيعاب هذه الحالات الاستثنائية.

شمل التقييم كثيراً من الجوانب المختلفة للإجراءات المصرفية، وهذه الجوانب مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً، وهذا يعني أن السؤال أو المعيار المستخدم في أحد أجزاء التقييم قد يكون قابلاً للتطبيق في جزء آخر، وتركز بطاقة الأداء الحالية على دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي عام ٢٠١٨.

ولضمان صحة الإجابات عن أسئلة بطاقة الأداء، كانت عملية المصادقة تتم من كبار المسؤولين في كل مصرف، إذ يكون من المدير المفوض في المصارف الخاصة، والمدير العام في المصارف الحكومية، ومدير الفرع الإقليمي لفروع المصارف الأجنبية، وكان كل منهم مسؤولاً أيضاً عن قيادة فريق العمل داخل المصرف والمسؤول عن تقديم الإجابات عن بطاقة الأداء. وأكدت الإدارة العليا لكل مصرف أن إجابات بطاقة الأداء تعكس موقف المصرف من الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بدقة.

يتم تصنيف المصارف إلى (٤) فئات (رائد، جيد، مقبول، أساسي)، وعلى النحو الآتي:



مستوى المصرف العراقي

أساسي	مقبول	جيد	رائد
يتطلب التحسين إذا حقق المصرف نتيجة 50% أو أقل	إذا حقق المصرف نتيجة بين 51% و60%	إذا حقق المصرف نتيجة بين 61% و70%	إذا حقق المصرف نتيجة أعلى من 70%

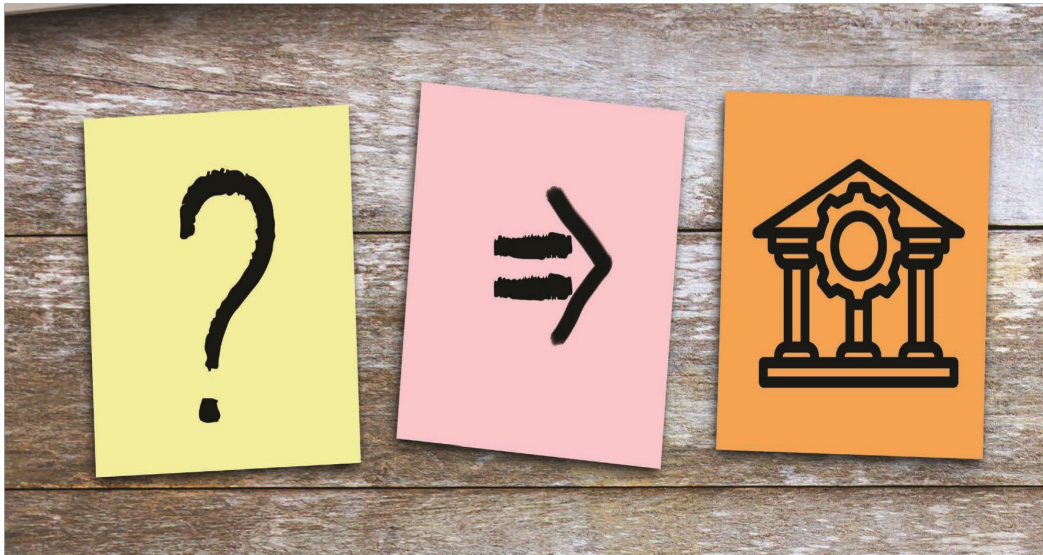
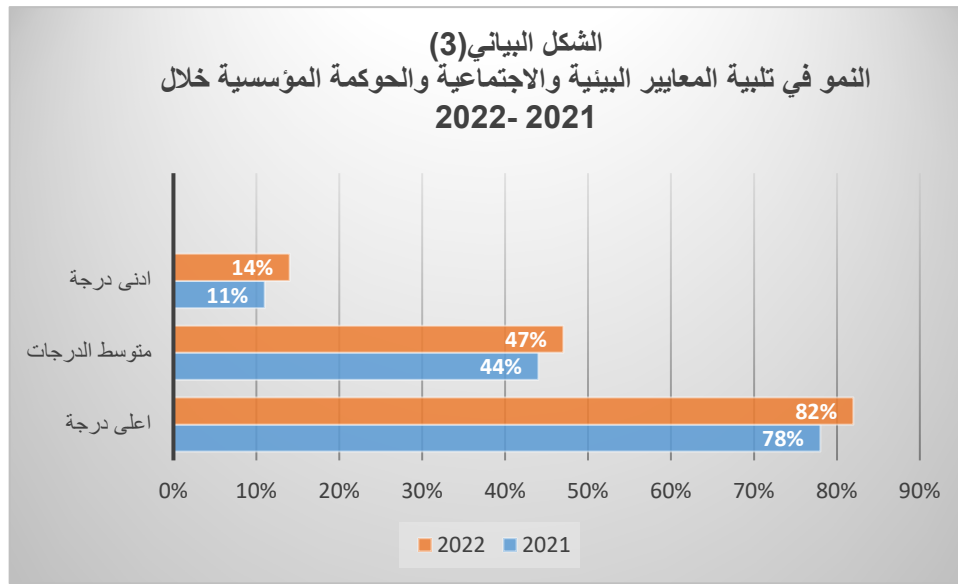
وقد بلغ عدد المصارف التي خضعت للاختبار الفعلي الثاني والثالث ٦٢ مصرفاً.

أدرج البنك المركزي العراقي جوانب الاستدامة الأساسية والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في بطاقة الأداء، ولذلك يتضمن هذا التقرير جهداً خاص في فهم موقف الاستدامة وعوامل (ESG) في القطاع المصرفي العراقي، ولا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ والتنوع والشمول. سيؤثر التكيف مع مبادئ الاستدامة والمطالبات العالمية لتنظيم وتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في كل جانب من جوانب نشاطات المصرف بما في ذلك نشاطات مجلس الإدارة ونشاطات الإدارة لأنها مسألة استراتيجية.

٤. نتائج أسئلة بطاقة الأداء

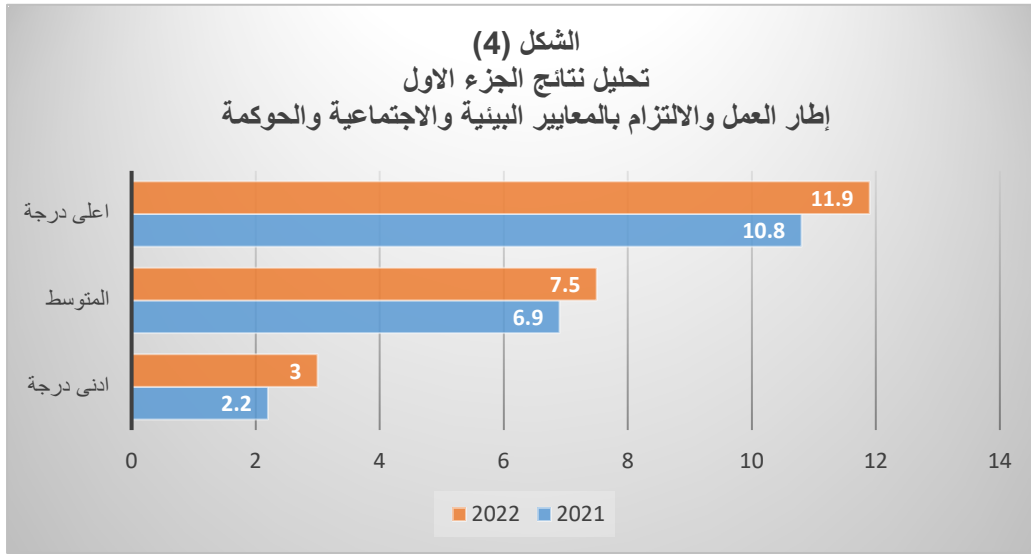
تم تصميم بطاقة قياس الأداء لطرح الأسئلة الرئيسية على مستوى عالٍ لتمييز السياسات عن نشاطات تنفيذ العمليات المصرفية، وبشكل عام في القطاع المصرفي العراقي قد تكون هناك سياسة معمول بها ومفهومة، لكن التفسير العملي والأكثر تفصيلاً للسياسات بشكل فعلي يكون أقل وضوحاً، مما يجعل السياسات أقل فعالية، وتختلف مجالات الاهتمام الخاصة من مصرف إلى آخر.

تراوحت النسب المئوية النهائية لدرجات القطاع المصرفي (من ١١٪ إلى ٧٨٪) وبمتوسط (٤٤٪) على وفق بيانات ٢٠٢١ وهذا يمثل مستوى إجمالياً أقل من المستوى الأساسي، في حين بيّنت نتائج بيانات عام ٢٠٢٢ وجود تحسّن بسيط، حيث بلغت الدرجات النهائية (من ١٤٪ إلى ٨٢٪) وبمتوسط (٤٧٪)، مما يتطلب المزيد من الجهود والتحسين لسياسات وإجراءات المصارف المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، على النحو الموضح في الشكل البياني رقم (٣).



الجزء ١: إطار العمل والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

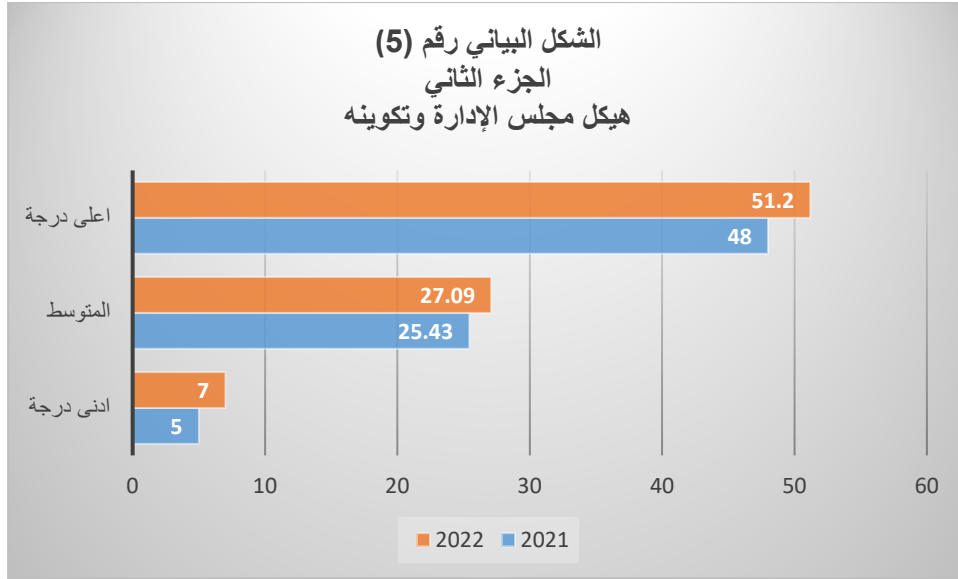
يتضمّن الجزء الأول أسئلة عامة وعالية المستوى عن إطار الحوكمة، وعدد الأسئلة الخاصة بهذا الجزء (٦) أسئلة، والدرجة الكلية تبلغ (١٢) درجة، وعند تحليل إجابات المصرف تبين أنّ المتوسط العام بلغ (٦,٩) درجة لهذا الجزء على وفق بيانات عام ٢٠٢١ في حين بلغ المتوسط العام (٧,٥) درجة لعام ٢٠٢٢، وهذا يشير إلى تحسّن في تلبية متطلبات الإطار العام للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)، إذ بلغت أفضل نتيجة تحققت (١٠,٨) درجة، وبلغت أقل درجة (٢,٢) على وفق بيانات ٢٠٢١، أمّا في عام ٢٠٢٢ فقد شهدت النتائج تحسّن طفيف، إذ بلغت أفضل نتيجة تحققت في الجزء الأول (١١,٩) درجة، وبلغت أقل درجة (٣)، على النحو الموضّح في الشكل البياني رقم (٤).



الجزء ٢: هيكل مجلس الإدارة وتكوينه

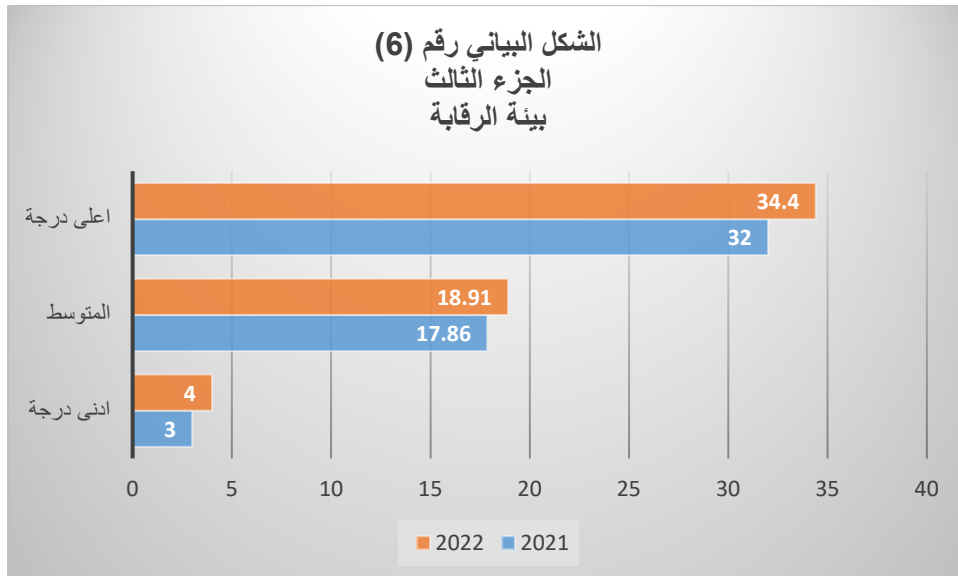
يتضمّن الجزء الثاني أسئلة عامة وعالية المستوى عن هيكل وتكوين مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عنه، وتبلغ الدرجة الكلية لأسئلة هذا الجزء (٤٤) درجة في حالة المصارف التجارية و(٦٠) درجة في حالة المصارف الإسلامية، وعند تحليل إجابات المصرف تبين أنّ المتوسط العام بلغ (٢٥,٤) درجة على وفق بيانات عام ٢٠٢١ في حين بلغ المتوسط العام (٢٧,٠٩%) درجة لعام ٢٠٢٢، وهذا يشير إلى تحسّن ملحوظ في تلبية متطلبات هذا الإطار، وبلغت أفضل نتيجة تحققت في الجزء الثاني (٤٨) درجة وأقل درجة بلغت (٥) على وفق بيانات ٢٠٢١، أمّا في عام ٢٠٢٢ فقد شهدت النتائج تحسّنًا طفيفًا، إذ بلغت أفضل نتيجة تحققت في الجزء الأول (٥١,٢) درجة، وبلغت أقل درجة (٧)، على النحو الموضّح في الشكل البياني رقم (٥).





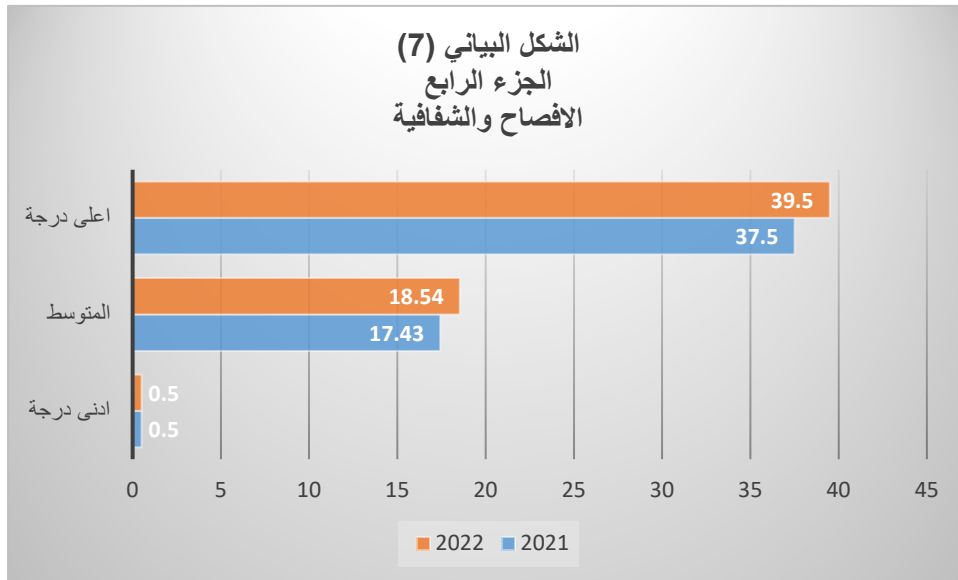
الجزء ٣ – البيئة الرقابية

يتضمّن الجزء الثالث أسئلة عامة وعالية المستوى عن بيئة الرقابة ودور الاقسام الرقابية في المصارف واللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وأنّ الدرجة الكلية لأسئلة هذا الجزء تبلغ (٣٦) درجة، وعند تحليل إجابات المصرف تبين أنّ المتوسط العام بلغ (١٧,٨٦%) درجة على وفق بيانات عام ٢٠٢١ في حين بلغ المتوسط العام (١٨,٩١%) درجة لعام ٢٠٢٢، وهذا يشير إلى تحسّن بسيط في تلبية متطلبات هذا الإطار، وبلغت أفضل نتيجة تحققت في الجزء الثاني (٣٢) درجة وبلغت أقل درجة (٣) على وفق بيانات ٢٠٢١، أمّا في عام ٢٠٢٢ فقد شهدت النتائج تحسّن طفيف، إذ بلغت أفضل نتيجة تحققت (٣٤,٤) درجة، وبلغت أقل درجة (٤) ، على النحو الموضّح في الشكل البياني رقم (٦) .



الجزء ٤ - الإفصاح والشفافية

إنّ الشفافية والإفصاح عناصر أساسية لإطار عمل فاعل للعمل بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لأنها توافر الأساس لاتخاذ قرارات مبنية على معرفة وافية من المساهمين وأصحاب المصلحة والمستثمرين المحتملين فيما يتعلق بتخصيص رأس المال ومعاملات الشركات ومراقبة الأداء المالي، ويتضمّن الجزء الرابع أسئلة عامة وعالية المستوى عن الإفصاح والشفافية ويركز بشكل خاص على جودة التقارير السنوية الخاصة بالمصارف والمعلومات المستعرضة من خلالها وأنّ الدرجة الكلية لأسئلة هذا الجزء تبلغ (٤٢) درجة، وعند تحليل إجابات المصارف تبين أنّ المتوسط العام بلغ (١٧,٤٣%) درجة على وفق بيانات عام ٢٠٢١ في حين بلغ المتوسط العام (١٨,٥٤%) درجة لعام ٢٠٢٢، وهذا يشير إلى تحسّن بسيط في تلبية متطلبات هذا الإطار، وبلغت أفضل نتيجة تحققت في الجزء الثاني (٣٧,٥) درجة وبلغت أقل درجة (٠,٥) على وفق بيانات ٢٠٢١، أمّا في عام ٢٠٢٢ فقد شهدت النتائج تحسّناً طفيفاً، إذ بلغت أفضل نتيجة تحققت (٣٩,٥) درجة، وبلغت أقل درجة (٠,٥)، على النحو الموضّح في الشكل البياني رقم (٧).

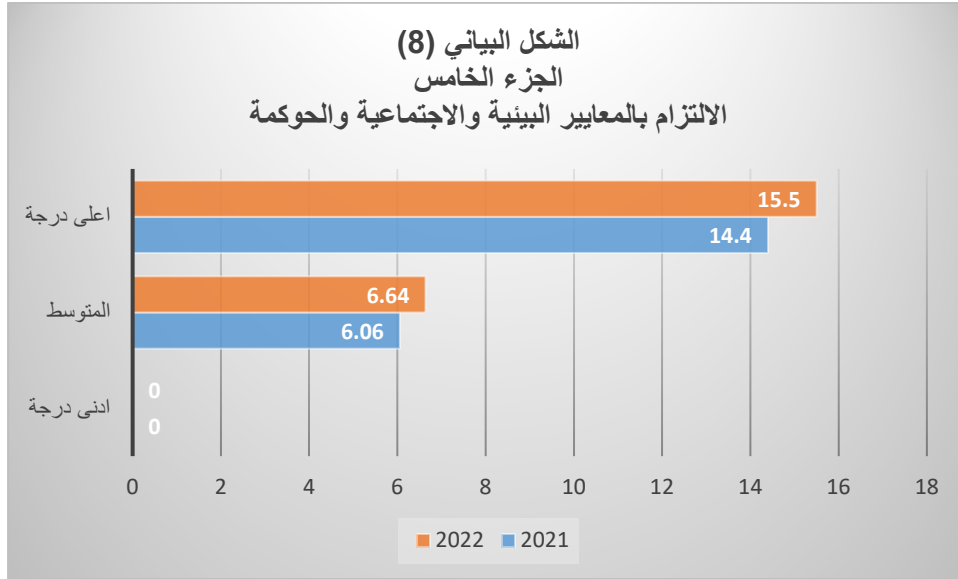


الجزء ٥ - الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية

يتضمّن الجزء الخامس أسئلة تناقش مدى التزام المصارف بالمعايير البيئية والاجتماعية وقياس مدى تطبيقها في السياسات والنشاطات والعمليات الخاصة بالمصارف، ويتكون هذا الجزء من (١١) سؤالاً وأنّ الدرجة الكلية (٢٢) درجة، وعند تحليل إجابات المصارف تبين أنّ المتوسط العام بلغ (٦,٠٦%) درجة على وفق بيانات عام ٢٠٢١ في حين بلغ المتوسط العام (٦,٦٤%) درجة لعام ٢٠٢٢، وهذا يشير إلى تحسّن بسيط جداً في تلبية متطلبات هذا الإطار، وبلغت أفضل نتيجة تحققت في الجزء الخامس (١٤,٤) درجة وبلغت أقل درجة (٠) على وفق بيانات ٢٠٢١، أمّا في عام ٢٠٢٢ فقد شهدت النتائج تحسّناً طفيفاً، إذ بلغت أفضل نتيجة تحققت (١٥,٥) درجة، وبلغت أقل درجة (٠)، على النحو الموضّح في الشكل البياني رقم (٨).



وتجدر الإشارة إلى أنّ الإبلاغ المتكامل عن الممارسات البيئية والاجتماعية جديد نسبيًا وهو موضوع الاهتمام العالمي المكثف حاليًا، الأمر الذي يتطلب تحسين هذه الجوانب من المصارف لأجل تحسين النتائج خلال المدّة القادمة.



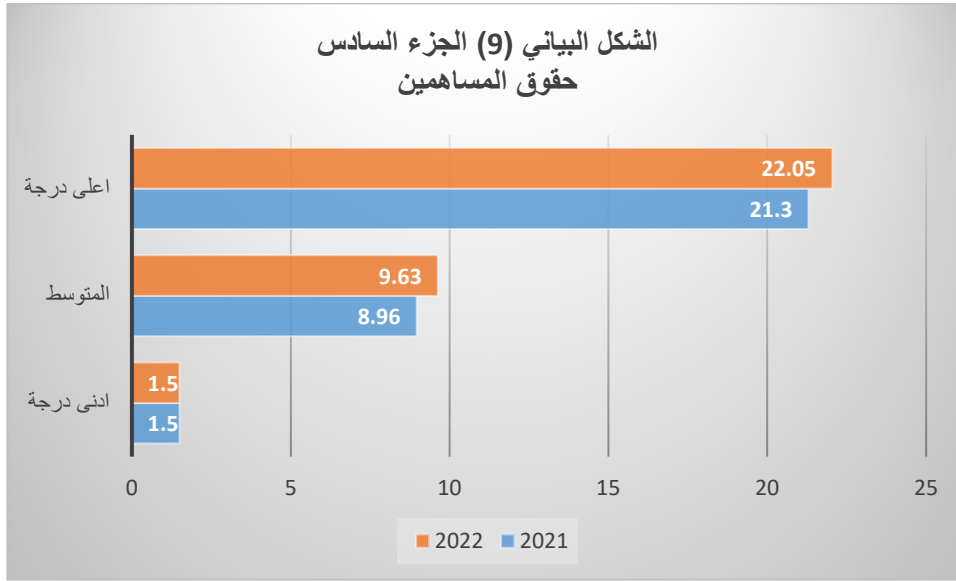
الجزء ٦ - دور المساهمين وأصحاب المصلحة

يتضمّن الجزء السادس أسئلة تناقش حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة ودورهم في المصارف، ويتكون من (١٢) سؤال وأنّ الدرجة الكلية (٢٤) درجة، وعند تحليل إجابات المصارف تبين أنّ المتوسط العام بلغ (٨,٩٦%) درجة على وفق بيانات عام ٢٠٢١ في حين بلغ المتوسط العام (٩,٦٣%) درجة لعام ٢٠٢٢، وهذا يشير إلى تحسّن بسيط جدًا في تلبية متطلبات هذا الإطار، وبلغت أفضل نتيجة تحققت في الجزء الخامس (٢١,٣) درجة وبلغت أقل درجة (١,٥) على وفق بيانات ٢٠٢١، أمّا في عام ٢٠٢٢ فقد شهدت النتائج تحسّن طفيف، إذ بلغت أفضل نتيجة تحققت (٢٢,٠٥) درجة، وبلغت أقل درجة (١,٥)، على النحو الموضّح في الشكل البياني رقم (٨).



ومن الجدير بالذكر أنّ المصارف الحكومية غير مشمولة بثلاثة أسئلة من هذا الجزء؛ بوصفها مملوكة بالكامل للدولة.

وبشكل عام، أوضحت المصارف الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها لإقامة العلاقات الجيدة مع المساهمين والمودعين والمقرضين وإدامتها، فضلًا عن اتخاذ البنك المركزي العراقي قرارًا في نهاية عام ٢٠٢٢ ينص على توجيه المصارف باستحداث تشكيل إداري يُعنى بقضايا المساهمين بعنوان (علاقات المساهمين)، إذ تتضمن عددًا من الإجراءات التي تنسجم والنصوص الواردة في دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف، ومن أبرز هذه الإجراءات (تحديد آلية لتلقي المقترحات والاستفسارات أو الشكاوى الواردة من مساهمي المصرف، وتوفير البيانات اللازمة للمساهمين وبحسب طلبهم، وبما يمكنهم من ممارسة حقوقهم).



٥. ملخص نتائج جودة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع المصرفي العراقي
يتم تصنيف المصارف في (٤) فئات وبحسب الشكل الآتي:



مستوى المصرف العراقي

أساسي

يتطلب التحسين
إذا حقق المصرف
نتيجة 50% أو أقل

مقبول

إذا حقق المصرف نتيجة
بين 51% و60%

جيد

إذا حقق المصرف
نتيجة بين 61%
و70%

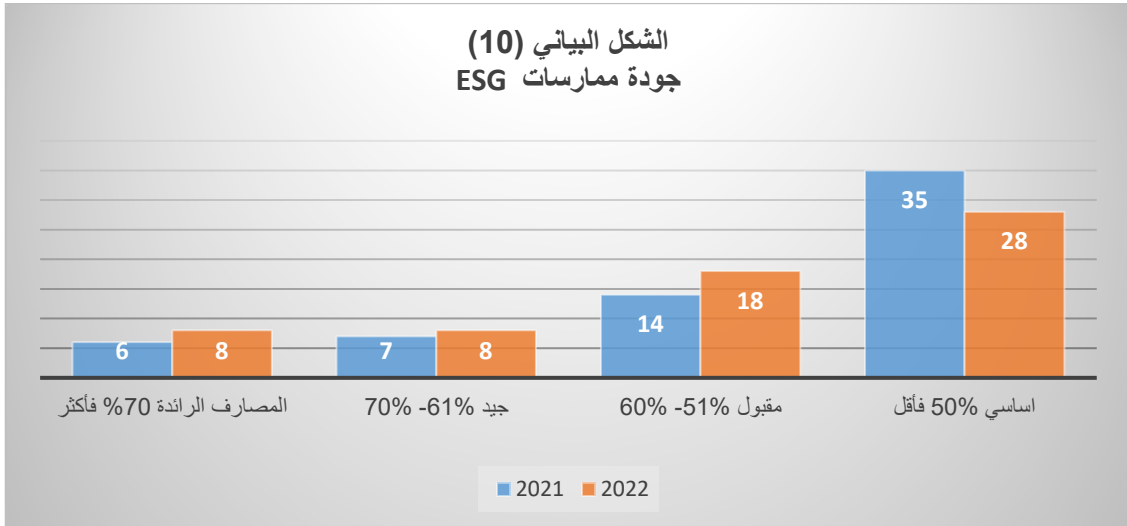
رائد

إذا حقق المصرف
نتيجة أعلى من
70%

تشير نتائج بطاقة قياس الأداء إلى أنّ (٦) مصارف من أصل (٦٢) مصرفاً في هذا التقييم يمكن عدّها "مصارف عراقية رائدة"، إذ حققت درجة أعلى من (٧٠٪) في عام ٢٠٢١، في حين أشارت نتائج التقييم في عام ٢٠٢٢ إلى ارتفاع العدد بضمن هذه الفئة، إذ بلغت (٨) مصارف من أصل (٦٢)، وعلى الرغم من كونها مصارف رائدة إلا أنّها مثل جميع المصارف الأخرى سيتعين عليهم مراجعة السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتحسينها باستمرار؛ لأنّه مجال يتطور بسرعة وفي كل يوم وأسبوع هناك تطورات عالمية جديدة في (ESG).

حققت (٧) مصارف من إجمالي (٦٢) مصرفاً درجة تتراوح بين (٦١٪ و٧٠٪) على وفق بيانات عام ٢٠٢١، وبلغ عددها (٨) مصارف في عام ٢٠٢٢ وهي مصارف ذات سياسات وممارسات بيئية واجتماعية وحوكمة مؤسسية جيدة، وتم تصنيف (١٤) مصرفاً من أصل (٦٢) مصرفاً على أنّها تتمتع بمستوى "مقبول" من تطبيق للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على وفق بيانات ٢٠٢١، إذ حصلت على درجة تتراوح بين (٥١٪ إلى ٦٠٪)، في حين تمّ تصنيف (١٨) مصرفاً بضمن هذه الفئة على وفق بيانات ٢٠٢٢، وحصل (35) مصرفاً من أصل (٦٢) مصرفاً (أي ما يشكّل 56.4٪) من

المصارف الخاضعة للاختبار) على درجة (٥٠٪ فأقل) من حيث تبني ممارسات (ESG) على وفق بيانات ٢٠٢١، في حين تحسّن أداء المصارف نوعاً في عام ٢٠٢٢، إذ بلغ عدد المصارف بضمن هذه الفئة (28) مصرف (أي ما يشكّل 45.1% من المصارف الخاضعة للاختبار)، وأنّ (٦) مصارف حكومية من أصل (٧) في فئة مستوى أداء أساسي، ولذا فإنّ هناك حاجة ملحة لتحسين ممارسات (ESG) في القطاع المصرفي العراقي.



ومن الجدير بالذكر أنّ الاعتبارات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية حديثة التطبيق في القطاع المصرفي، إذ تشير النتائج إلى وجود فرصة كبيرة للتحسين، من خلال تعزيز نقاط القوة وتحسينها، المتمثلة بإجراءات المصارف الرائدة والعمل على معالجة نقاط الضعف للمصارف في الفئات الأخرى



والتي سيعملون على معالجتها بإشراف فريق عمل البنك المركزي العراقي.

٦. التوصيات

تتمثل التوصية الأساسية للبنك المركزي العراقي على تعزيز فاعلية مجالس إدارات المصارف وبما ينسجم ومتطلبات الحوكمة المؤسسية والمعايير البيئية والاجتماعية والعمل تحسين جوانب الإفصاح والشفافية وتعزيز عمليات دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في نشاطات المصرف وعملياته، فضلاً عن حماية حقوق المساهمين، وفي ضوء قد تشمل العناصر الواردة في خطة عمل المصارف المجالات الآتية:

- أ) تعزيز فريق عمل بطاقة الأداء الخاص بكل مصرف.
- ب) تحسين عملية الإفصاح من حيث استعراض المعلومات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف.
- ج) تطوير الخطة الاستراتيجية وتحديد مؤشرات خاصة بمتطلبات بطاقة الأداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG).
- د) تطوير القدرات لأعضاء مجلس الإدارة وبنائها من خلال الدورات التدريبية وورش العمل الاختصاص في مجال الحوكمة المؤسسية.
- هـ) تعزيز المخرجات الخاصة بلجنة الترشيح والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة، وبما يضمن استقطاب الكوادر الوظيفي الكفاءة لمرشحي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وبما يتلاءم ومتطلبات دليل الحوكمة.
- و) تحسين عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وبما يضمن تلبيةها للمتطلبات الواردة في دليل الحوكمة المؤسسية.
- ز) تحسين عمليات الإفصاح في التقرير السنوي من خلال مراعاة المتطلبات الصادرة عن هذا البنك.
- ح) دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية بضمن سياسات المصرف وعملياته، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات منح الائتمان والمنتجات والخدمات المصرفية.

٧. الملاحق

ملحق أ- مبادئ معايير الاستدامة

ت	المبادئ	النص
١	نشاطات الأعمال: إدارة المخاطر المصرفية والبيئية	دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بنشاطات المؤسسة لتجنب الآثار السلبية أو تقليلها أو تعويضها.
٢	العمليات التجارية: البيئة والبصمة الاجتماعية	تفادي الآثار السلبية لعمليات المؤسسة التجارية في المجتمعات المحلية والبيئية التي تعمل فيها، أو تقليلها أو تعويضها، وتعزيز الآثار الإيجابية وما أمكن.
٣	حقوق الإنسان	احترام حقوق الإنسان في العمليات والنشاطات التجارية للمؤسسة.
٤	التمكين الاقتصادي للمرأة	تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ثقافة مكان العمل شاملة الجنسين الذكر والأنثى في العمليات التجارية للمؤسسة والعمل على البحث عن المنتجات والخدمات المصممة للمرأة خاصةً من خلال النشاطات التجارية.
٥	الشمول المالي	السعي لتقديم الخدمات المالية للأفراد والمجتمعات التي تُعدُّ تقليدية، والتي تملك وصولاً محدوداً أو لا تستطيع الوصول إلى القطاع المالي الرسمي
٦	الحوكمة	تطبيق ممارسات حوكمة قوية وشفافية في المؤسسات.
٧	بناء القدرات	تطوير المؤسسات الفردية والقطاعية اللازمة لتحديد إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية والفرص المرتبطة بالنشاطات والعمليات التجارية.
٨	الشراكات التعاونية	التعاون مع القطاعات كافة والإفادة من الشراكات الدولية لتسريع التقدم الجماعي وتحسين القطاع وحدةً واحدةً لأجل ضمان توافق رؤية المؤسسة والمعايير الدولية ومتطلبات التنمية المحلية.
٩	التقارير	استعراض ومراجعة التقارير بانتظام عن مسار التقدم لمقابلة هذه المبادئ على مستوى المؤسسة الفردية والقطاعية.

4.2 شروط استقلالية عضو مجلس الإدارة

- ٤,٢,١ ألا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للمصرف خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه، وألا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة. (إلزامي)
- ٤,٢,٢ ألا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً للمصرف أو مدققاً لحسابات المصرف (إلزامي)
- ٤,٢,٣ ألا يكون حاصلًا، هو أو أية شركة هو عضو في مجلسها، أو مالکها أو مساهمًا رئيسًا فيها، على انتمان من المصرف تزيد نسبته على (٥%) من رأس مال المصرف، وألا يكون ضامنًا لانتان من المصرف تزيد قيمته على النسبة ذاتها (إلزامي)
- ٤,٢,٤ ألا يكون عضوًا في مجالس أكثر من خمس شركات مساهمة أو عامة، بصفته الشخصية في بعضها، وبصفته ممثلًا لشخص اعتباري في بعضها الآخر (إلزامي).
- ٤,٢,٥ ألا يكون إدارياً أو موظفاً لدى مصرف أو مديراً مفوضاً لدى مصرف آخر (إلزامي)
- ٤,٢,٦ ألا يكون موظفاً في المصرف أو أحد الأطراف المرتبطة به خلال السنوات الثلاثة السابقة.
- ٤,٢,٧ ألا تكون له أية صلة قرابة بأيٍّ من أعضاء المجلس أو الإدارة العليا، أو أيٍّ من الأطراف المرتبطة بهم حتى الدرجة الرابعة.
- ٤,٢,٨ ألا يكون مساهمًا رئيسًا في المصرف أو من يمثله.
- ٤,٢,٩ ألا يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر (تتضمن على ملكية أفراد العائلة المساهمين أو الأطراف ذات العلاقة) أكثر من ٥% من أسهم أية شركة من أي نوع.

ملحق ج- أسئلة بطاقة الأداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

رقم السؤال	السؤال
الجزء الأول : الإطار العام لدليل الحوكمة المؤسسية والالتزام	
Q1	هل أنشأ مجلس الإدارة إطار عمل جيد للحوكمة المؤسسية؟
Q2	هل يضمن مجلس الإدارة أنّ جميع أعضاء مجلس الإدارة والمدير المفوض على دراية تامة بمتطلبات دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي؟
Q3	هل هناك بيان يوضح مسؤولية مجلس الإدارة عن تطبيق سياسات وممارسات الحوكمة المؤسسية الجيدة؟
Q4	هل يميز دليل الحوكمة أو القيم الجوهرية للمصرف بوضوح مسؤولية مجلس الإدارة عن مهمة الإدارة التنفيذية والمساهمين؟
Q5	هل أصدر مجلس الإدارة بيانًا مكتوبًا عن "القيم الجوهرية" للمصرف يوضح فيه خطوطًا واضحة للمسؤولية والمساءلة عن جميع نشاطات المصرف، بما في ذلك الثقافة والنزاهة والسلوك المهني؟
Q6	هل تعزز استراتيجية المصرف ونشاطاته الاستدامة طويلة الأجل للمصرف؟
الجزء الثاني : مجلس الإدارة	
Q1	هل يتكون مجلس الإدارة على وفق المواد والأحكام الواردة في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي؟
Q2	هل مجلس الإدارة مستقل بما فيه الكفاية ومتنوع في تكوينه؟
Q3	هل تمّ تحديد جميع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وتلبية المتطلبات الواردة في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي؟
Q4	هل اعتمد مجلس الإدارة مبادئ توجيهية واضحة تحد من عدد مناصب مجلس الإدارة التي يجوز لكل عضو شغلها في وقت واحد، وطبّقها؟
Q5	هل تميز وثائق المصرف بين دور مجلس الإدارة وبين الإدارة التنفيذية بما يتوافق ومتطلبات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي ومواده؟
Q6	هل قام مجلس الإدارة بنشر الرؤية، الرسالة، والاستراتيجية والأهداف؟
Q7	هل تشير المستندات المصرفية إلى مهمة مجلس الإدارة في التصديق على استراتيجية مستدامة طويلة الأجل ومتابعة تنفيذها؟
Q8	هل أنشأ مجلس الإدارة إطار عمل لإدارة المخاطر يقوم بمراقبته، بما في ذلك بيان مدى الرغبة في المخاطرة، للمصرف والأشخاص المسؤولين عن إدارة المخاطر والإبلاغ عنها؟
Q9	هل هناك دليل على الإجراءات الإيجابية من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لمعرفة أنّ القيم الأساسية مضمّنة في نشاطات المصرف؟

هل يعترف مجلس الإدارة بمسؤوليته عن سمعة المصرف ومراقبته والامتثال لجميع القوانين واللوائح والإرشادات والسياسات الداخلية ذات الصلة؟	Q10
هل يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالمعايير الدولية في جميع نشاطات المصرف وعملياته؟	Q11
هل لدى مجلس الإدارة خطة لإحلال مطبقة لكبار مديري المصرف وللمجلس نفسه واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة؟	Q12
هل تخضع جميع لجان مجلس الإدارة لميثاق/ اختصاصات مكتوبة، وتكشف عن صلاحياتها، وسلطاتها، وواجباتها، وتكوينها، وقيادتها، وعمليات عملها وعلاقتها بالمجلس؟	Q13
هل يمتلك المصرف ما لا يقل عن أربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة، تتألف فقط من أعضاء مجلس الإدارة ولكل لجنة يحكمها ميثاق/ اختصاصات مكتوبة تكشف عن صلاحياتها وسلطاتها وواجباتها وتكوينها وقيادتها وعملياتها العملية.	Q14
هل تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس إدارة مستقلين فقط، ولديهم معرفة في الأمور المالية ويقودهم خبير مالي؟	Q15
هل يشمل تفويض لجنة التدقيق جميع عناصر الواجبات والمسؤوليات المنصوص عليها في المادة (١٢) الفقرة (٣، ٣) بجميع نقاطها؟	Q16
هل تقدم لجنة الترشيح والمكافآت توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن سياسة المكافآت والحوافز، التي تتوافق وتحقيق أهداف المصرف على المدى الطويل، وتشرف على تنفيذها من الإدارة التنفيذية؟	Q17
هل يدعم مجلس الإدارة في نشاطاته أمين سر مؤهل قانونياً ومهنيًا كأمين سر المجلس؟	Q18
هل يقوم أمين سر المجلس بتقديم المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة الجدد والتأكد من جودة المعلومات المُقدّمة إلى المجلس؟	Q19
هل مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير المفوض (المدير التنفيذي) منفصلة، ويعمل على تنفيذها شخصان؟	Q20
هل يضمن مجلس الإدارة أن الإدارة التنفيذية تتابع بشكل يومي الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟	Q21
هل يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم لنفسه سنويًا على الأقل والذي يؤدي إلى خطة عمل للتحسين، بما في ذلك خطط تدريب وتطوير أعضاء مجلس الإدارة؟	Q22
هل تجتمع هيئة الرقابة الشرعية مع قسم التدقيق الشرعي والمدقق الخارجي لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة؟	Q23
هل تم مراجعة العمليات والنشاطات، وتقديم الرأي للمدير المفوض في العقود والمعاملات التي يقوم بها المصرف؟	Q24
هل تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالمهام التي تقع على عاتقها؟	Q25
هل يلتزم المصرف بمبادئ الشرعية الإسلامية وأحكامها، وتصدّق على ذلك هيئة الرقابة الشرعية؟	Q26
هل يتوافر لدى هيئة الرقابة الشرعية أمين سر مؤهل على وفق دليل الحوكمة؟	Q27

هل يتلاءم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ومتطلبات دليل الحوكمة؟	Q28
هل تتوافر شروط الاستقلالية في أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؟	Q29
هل تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بمراجعة منتجات الشريعة وخدماتها وتطبيق المراجعة الشرعية على وفق الإرشادات؟	Q30
الجزء الثالث : بيئة الرقابة	
هل اعتمد مجلس الإدارة سياسات وإجراءات رسمية مكتوبة لإدارة تضارب المصالح، بما في ذلك المطالبة بالإفصاح كتابياً عن مصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؟	Q1
هل اعتمد مجلس الإدارة سياسة وإجراءات لمعاملات الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك قواعد محددة للكشف عن الأطراف ذات الصلة ومراجعتها من لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة؟	Q2
هل وضع مجلس الإدارة مدونة قواعد السلوك الوظيفي المطبقة من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التي تتضمن سياسات تتطلب سرية المعلومات والتي تُظهر سلوكيات مقبولة وغير مقبولة؟	Q3
هل أنشأ مجلس الإدارة وظيفة تدقيق داخلي، تتمتع بالموارد الكافية والمناسبة، تقدّم تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق؟	Q4
هل لدى وظيفة التدقيق الداخلي خطة سنوية معتمدة من لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة؟	Q5
هل تتضمن نشاطات التدقيق الداخلي اختبار فاعلية الضوابط الداخلية، بما في ذلك التحقق من الالتزام بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟	Q6
هل يُعيّن المساهمون أو مجلس الإدارة المدقق الخارجي من خلال عملية رسمية وشفافة بناءً على توصية لجنة التدقيق؟	Q7
هل تشرف لجنة التدقيق على المدقق الخارجي وتضمن استقلاله وتنفيذ توصياته؟	Q8
هل وضع مجلس الإدارة إطاراً لإدارة المخاطر للمصرف يتضمن بياناً عن الرغبة في المخاطرة وثلاثة خطوط لهيكل الدفاع؟	Q9
هل تتضمن عملية إدارة المصرف للمخاطر تحديد المخاطر الرئيسية والمخاطر المتوقعة والمخاطر المرتبطة بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة؟	Q10
هل يقوم المجلس بالتحقيق والتصرف في انتهاكات مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل النشاطات الإرهابية؟	Q11
هل لدى مجلس الإدارة وظيفة في اختبارات الضغط؟	Q12
هل تقوم لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة السياسة الائتمانية للمصرف والإشراف على تنفيذها وضمان التزام مخاطر الائتمان بقرارات وتوجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية؟	Q13
هل يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة سنوية لفاعلية ممارسات إدارة المخاطر في المصرف وأنظمة الرقابة الداخلية، ويبلغ المساهمين بذلك؟	Q14

هل يتخذ المجلس خطوات لضمان أنّ البيانات المالية تعكس الأداء الفعلي للمصرف؟	Q15
هل لدى المصرف إدارة مستقلة للامتثال، تقدّم تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق أو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وتصدر سياسات وإجراءات لضمان الامتثال للقوانين والتشريعات؟	Q16
هل تمتلك الإدارة التنفيذية (لجنة ائتمان ولجنة استثمار ولجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وتجتمع بانتظام وترفع تقارير إلى مجلس الإدارة عن نشاطاتها؟	Q17
هل لدى المصرف سياسات وإجراءات مطبّقة عن عملية الإبلاغ عن المخالفات أو حالات الفساد المالي والإداري، بما في ذلك الحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات؟	Q18
الجزء الرابع : الإفصاح والشفافية	
هل لدى مجلس الإدارة والمصرف سياسات وإجراءات لضمان الإفصاح المتوازن في الوقت المناسب لجميع المعلومات المادية المالية وغير المالية كما هو مطلوب بموجب جميع القوانين والتعليمات والضوابط المنظمة للعمل المصرفي؟	Q1
هل يمتلك المصرف إجراءات واضحة لتحديد الأهمية النسبية للمعلومات ؟	Q2
هل يقدم مجلس الإدارة تقريراً سنوياً وتقريراً للحوكمة وتقارير ربع سنوية؟	Q3
هل يتضمن التقرير السنوي معلومات عن الهيكل التنظيمي للمصرف، بما في ذلك لجان مجلس الإدارة وتقريراً عن مسؤولياتهم ومهامهم المنجزة في العام الماضي؟	Q4
هل يفصح التقرير السنوي أكثر من الحد الأدنى المطلوب في دليل حوكمة للمصارف؟	Q5
هل التقرير السنوي منشور باللغتين العربية والإنجليزية ومتاح على الموقع الإلكتروني للمصرف ؟	Q6
هل يتضمن التقرير السنوي بياناً واضحاً من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتطوير البيانات المالية والتقيد بأحدث معايير التقارير المالية الدولية؟	Q7
هل يلتزم المصرف بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩٠، على وفق الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي؟	Q8
هل يتضمن التقرير السنوي بياناً واضحاً بالالتزام بجميع القوانين والتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي؟	Q9
هل يحتوي التقرير السنوي أو الموقع الإلكتروني للمصرف على قسم منفصل لحوكمة المصرف يتضمن الاعتراف بمسؤولية مجلس الإدارة عن حوكمة المصرف؟	Q10
هل يتضمن التقرير السنوي جميع التفاصيل الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة، وكما محدد في المادة (٢٣) الفقرة (٦، ٥ و٦، ٧) ؟	Q11
هل يتضمن التقرير السنوي معلومات عن إدارة المخاطر بما في ذلك هيكلها وعملياتها والتطورات بما في ذلك بيان درجة المخاطر المقبولة والمخاطر التي يمكن تحملها، بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية؟	Q12
هل يستعرض مجلس الإدارة بانتظام التقدم المحرز في تلبية مبادئ الاستدامة ويبلغ عنه؟	Q13

هل يتضمن التقرير السنوي معلومات عن أهداف المصرف وإجراءاته وأهدافه لخفض انبعاثات الكربون؟	Q14
"هل يوفر الموقع الإلكتروني للمصرف معلومات حالية عن البيانات المالية، تقرير سنوي قابل للتنزيل، مواد مختصرة مقدّمة للمحللين، ومحاضر اجتماع الهيئة العامة؟	Q15
هل يوفر الموقع الإلكتروني للمصرف نسخًا قابلة للتحميل من ميثاق مجلس الإدارة والمواثيق الخاصة بلجان مجلس الإدارة؛ مدونة قواعد السلوك؛ سياسة الإبلاغ عن المخالفات؛ سياسة تضارب المصالح؟	Q16
هل يضمّن رئيس مجلس الإدارة أنّ البنك المركزي العراقي على اطلاع مستمرّ بالأمر المهمة والجوهرية (الإيجابية والسلبية)؟	Q17
هل هناك بيان يوضح مسؤولية مجلس الإدارة عن تطبيق سياسات الحوكمة المؤسسية الجيدة وممارساتها؟	Q18
هل يميز بوضوح دليل الحوكمة أو القيم الجوهرية للمصرف دور مجلس الإدارة عن دور الإدارة التنفيذية والمساهمين؟	Q19
هل أصدر مجلس الإدارة بيانًا مكتوبًا عن "القيم الجوهرية" للمصرف يوضح فيه خطوطًا واضحة للمسؤولية والمساءلة عن جميع نشاطات المصرف، بما في ذلك الثقافة والنزاهة والسلوك المهني؟	Q20
هل تعزّز استراتيجية المصرف ونشاطاته الاستدامة طويلة الأجل للمصرف؟	Q21
الجزء الخامس: الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية	
هل لدى المصرف سياسة تتناول العناصر البيئية والاجتماعية يتم الإفصاح عنها للجمهور ويتم الالتزام بها؟	Q1
هل تتطلب السياسة البيئية والاجتماعية للمصرف مراعاة رفاهية الزبون وتتطلب التفاعل فروع المصرف؟	Q2
هل يقوم المصرف بإدراج العوامل البيئية والاجتماعية في سياسات الإقراض ونشاطات المصرف؟	Q3
هل يبذل المصرف جهودًا لتشجيع النساء في مكان العمل ولديه سياسات وإجراءات لاحترام حقوق الإنسان في جميع نشاطات المصرف؟	Q4
هل لدى المصرف آلية لتنظيم رفع الشكاوى من الأطراف الخارجية والموظفين (القضايا القانونية والأخلاقية والسلامة) وضمانه؟	Q5
هل يقدّم المصرف منتجات وخدمات مصصمة خاصة للنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	Q6
هل يقدّم المصرف خدمات مالية ودعمًا لأفراد المجتمع في ظل الوصول المحدود إلى القطاع المالي؟	Q7
هل يمتلك المصرف موظفًا أو شخصًا مؤهلًا ذا خبرة في القضايا البيئية والاجتماعية ومتاحة للمساهمة في المجالات التي يقترض بها؟	Q8

هل تنظر الإدارة في تأثير تغيّر المناخ في البيئة في ممارساتها لإدارة المخاطر والإقراض؟	Q9
هل المصرف عضو في شبكة محلية أو دولية تروّج لنشاطات البيئة والاجتماعية؟	Q10
هل يأخذ مجلس الإدارة بالحسيان مصالح المودعين والمساهمين وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به؟	Q11
الجزء السادس: مهام أصحاب المصلحة والمساهمين	
"ما هي الخطوات التي يتخذها مجلس الإدارة لتحديد المساهمين الرئيسيين وفهم رغباتهم والتأكد من التواصل مع المساهمين وإدراج حاجاتهم في قراراته؟"	Q1
هل يضمن مجلس الإدارة أنّ المصرف يوفر جميع المعلومات الجوهرية في الوقت المناسب للمساهمين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم بشكل كامل؟	Q2
هل يحق للمساهمين المشاركة والتصويت على تعديلات في النظام الأساسي للمصرف وكذلك تفويض أسهم إضافية، أو بيع جميع الأصول أو نقلها بشكل جوهري؟	Q3
هل يقَدّم المصرف للمساهمين حقوقاً إضافية، فضلاً عن الحقوق الأساسية المتوقعة وذلك لحماية المساهمين؟	Q4
هل يضمن المجلس أنّ جميع المراسلات المتعلقة باجتماع الهيئة العامة تشجّع المساهمين على المشاركة والتصويت في قرارات اجتماع الهيئة العامة؟	Q5
هل يصدر المصرف إخطاره بشأن الهيئة العامة الاعتيادية والأوراق والقرارات ذات الصلة التي سيتم تحديدها قبل ٣٠ يوماً في الأقل من تاريخ الاجتماع؟	Q6
هل يسمح المصرف للمساهمين بالتصويت شخصياً أو غيابياً من خلال عمليات التصويت الإلكترونية الأمانة؟	Q7
هل تبتئى مجلس الإدارة إجراءات ترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة الجدد ونشرها؟	Q8
هل يقَدّم مجلس الإدارة معلومات كافية للمساهمين لتمكينهم من اتخاذ قرارهم بانتخاب عضو مجلس الإدارة؟	Q9
هل يسمح المصرف للمساهم الصغير بانتخاب عضو واحد في مجلس الإدارة بناءً على آلية التصويت التراكمي؟	Q10
هل يضمن مجلس الإدارة أنّ المساهمين واحتياجاتهم بضمن الاعتبارات المهمة في استراتيجية المصرف؟	Q11
هل يلتزم المصرف بضوابط البنك المركزي وتعليماته المتعلقة بالسياسات والإجراءات اللازمة لحماية المودعين والمقترضين؟	Q12